

تيك توك» أمام أزمة وجودية مع تزايد الحظر الأمريكي»





يستعد أعضاء الكونغرس الأمريكي لحظر «تيك توك» على أجهزة موظفي الإدارات المدنية لأنه يشكل تهديدا للأمن القومي بينما قام عدد من الولايات بهذا الخطوة التي تجعل هذا التطبيق في وضع حساس في الولايات المتحدة حيث بات وجوده بحد ذاته مهددا

وبعد مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي، قد يتبنى مجلس النواب هذا الأسبوع نصاً يمنع الموظفين من تحميل تيك توك واستخدامه على أجهزة إدارات الدولة الفدرالية الأمريكية

واتخذت نحو عشرين ولاية أمريكية حتى الآن إجراءات مماثلة لموظفيها

وقال راين مكدوجل السناتور في برلمان ولاية فرجينيا، لوكالة فرانس برس «إنها ليست قضية ديمقراطية أو جمهورية». «بل قضية أمن قومي

وأوضح النائب الجمهوري مايك غالغر لشبكة سي إن إن الأحد أن «المشكلة الأساسية هي أن تيك توك مملوك لشركة «بايت دانس» (الشركة الأم) التي تخضع للسيطرة الفعلية للحزب الشيوعي الصيني

وما كان لفترة طويلة خطرا يتحدث عنه الجمهوريون وحدهم، يصبح موضع توافق بشكل متزايد إلى درجة أن رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أكدت الجمعة أنها تؤيد النص المطروح للتصويت هذا الأسبوع

ويدعو مشروع قانون آخر قدمه برلمانيون من الجانبين الأسبوع الماضي إلى حظر تام لتيك توك في الولايات المتحدة، وهو ما حاول دونالد ترامب تحقيقه من دون جدوى في 2020 في نهاية ولايته

واتخذ تيك توك تدابير عدة لمحاولة إقناع السلطات الأمريكية بأن بيانات المستخدمين الأمريكيين للمنصة محمية لا سيما عبر تخزينها على خوادم موجودة في الولايات المتحدة

لكنه اعترف بأن موظفين مقيمين في الصين يمكنهم الاطلاع على هذه البيانات وإن كان ذلك في إطار صارم ومحدود وأكد تطبيق تيك توك باستمرار أنه «لم يطلب منا الحزب الشيوعي الصيني مشاركة هذه البيانات» وأنه «لم نمرر أي معلومات تتعلق بمستخدمين أميركيين إلى الحزب الشيوعي الصيني ولن نفعل ذلك إذا طلب منا

«حل شامل»

ينتظر تطبيق التواصل الاجتماعي منذ أشهر نتائج مراجعة من قبل لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة، وهي وكالة حكومية تجري تقييمًا لمخاطر أي استثمار أجنبي على الأمن القومي الأمريكي

وقال تيك توك لوكالة فرانس برس إن لجنة التجارة الخارجية في الولايات المتحدة تدرس حاليا «حلا شاملا» مع تدابير تتعلق بالحكومة والاعتدال في المحتوى وأمن البيانات مما يمكن أن «يعالج مخاوف» الحكومة الأمريكية

لكن مايكل دانيال المدير العام للمنظمة غير الحكومية «ساير ثريت لينس» المتخصصة بأمن الانترنت يرى أن تحديد «بروتوكول بين حكومة الولايات المتحدة وتيك توك» سيكون أمرا حساسا

من جهته، ذكر موقع بوليتيكو أنه في غياب إطار جديد، قد تجبر السلطات الأمريكية «بايت دانس» على بيع تيك توك

وكانت المسألة محصورة بالدوائر السياسية، لكنها قد تتسع الآن

وحذرت كارين فريبيرغ أستاذة الاتصال الاستراتيجي في جامعة لويزفيل (كنيتاكي) من أن «الناس لم يدركوا رد الفعل» الذي سيحدثه هذا

وأشارت خصوصا إلى «الشركات التي تبرم عقودا ثانوية مع الحكومة مثل أمازون» التي قد يشجعها ذلك على التحرك لتنفيذ الأوامر التي تطبق على القطاع العام

وشركة تيك توك التي تخزن بيانات المستخدمين الأميركيين في الولايات المتحدة هي مجموعة أوراكل المزودة أيضا للدولة الأمريكية

وعلى غرار كل شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، تحقق تيك توك معظم عائداتها من الإعلانات. وترى ريببكا لونغ من وكالة التسويق الرقمي «فيجويال-فيز» أن التطورات الأخيرة في ملف تيك توك «مقلقة» للمعلنين

وقالت كارين فريبيرغ «سيكون هناك دائما علامة بجوار اسم تيك توك وسيتعين على الشركات التي ستعمل معهم دائما» «أن تبقي ذلك في ذهنها

أما بالنسبة للمستخدمين، فتقول ريببكا لونغ إن الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما وهم في صلب أهداف تيك توك، لا يبهون بشكل عام بأصدقاء العالم السياسي، لكن الأكبر سنا «مطلعون جدا» على مسائل جمع بيانات شخصية ومستعدون للتحرك

وعلى تيك توك، يتم تداول عدد كبير من تسجيلات الفيديو حول هذا الموضوع. وتبدو المؤثرة ناتاليا ميشيل مستعدة وتوصي، باللجوء إلى شبكة افتراضية خاصة (في بي إن) تشكل أداة لإخفاء عنوان المستخدم وتسمح له بالاتصال من

دولة أخرى

ويرى «براينبوي» واسمه الحقيقي براين غراي يامباو الذي يملك مدونة يتابعها 4,1 مليون مشترك «لو كنت في مكانك،
(أعتقد أنني سأرى أن الوقت حان لاكتساب مهارة جديدة». (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024